المهاجرون الأفغان؛ التحديات والحلول

نشرت إدارة المهاجرين العالمية IOM تقريرا حديثا يفيد أن نحو 350 ألف مواطن أفغاني مهاجر عادوا إلى أفغانستان من باكستان وإيران باختيارهم، أو قسرا. يا تُرى إلى أي حدٍ يعاني هؤلاء العائدون من المهجر من الصعوبات الأمنية والاقتصادية الموجودة في البلد؟ هل اتخذت الحكومة الأفغانية خطوات مؤثرة في هذا الصدد؟ لماذا لا يرغب المهاجرون الأفغان بالعودة إلى بلدهم؟ في هذا التحليل سنقيّم استعدادات الحكومة حيال ملف المهاجرين، كما سنلقي الضوء على التحديات والصعوبات التي يعانون منها.

عودة المهاجرين الأفغان إلى بلدهم

منذ تأسيس الحكومة الأفغانية عام 2001م قامت أعداد كبيرة من الأفغان بالعودة إلى وطنهم كل عام، ومازالت هذه الحركة مستمرة مع انخفاض وارتفاع في العدد. وفق إحصائيات وزارة المهاجرين والعائدين فإن عدد المواطنين الذين عادوا إلى أفغانستان من بلاد المهجر منذ عام 2002م يبلغون 9728663 (تسعة ملايين وسبعمئة وثمانية وعشرين ألفٍ وستمئة وثلاثة وستين شخصا). عدد كبيرة من هؤلاء المهاجرين كانوا بباكستان، كما أن إيران تليها من حيث العدد، وما زال الكثير من المواطنين الأفغان يعيشون في البلدان المذكورة. العائدون إما أنهم عادوا باختيارهم أو تم تهجيرهم قسرا رغم عدم رغبتهم بالعودة لما في البلد من مصاعب وتحديات.

من جملة العائدين عددٌ ملايين تم إخراجهم قسرا من باكستان عام 2016م حيث اضطرهم جهاز الشرطة الباكستانية بالعودة إلى أفغانستان بشكل جماعي، وبعد مدة قبلت باكستان بأن يكون المهاجرون الأفغان جزءا من اقتصادهم ولذا تم إيقاف التهجير القسري. أما في إيران فمع أن عدد المهاجرين الأفغان أقل من المهاجرين بباكستان إلا أن الحكومة الإيرانية قد أجبرت المهاجرين الأفغان على الخروج في وقت ليس لديهم فيه أي استعداد للعودة إلى

الوطن، ووفق تقرير إدارة المهاجرين العالمية فإن عدد 348,870 مهاجرا أفغانيا عادوا من باكستان وإيران إلى أفغانستان وعدد النازحين من باكستان يبلغ 332,641 شخص، ويشمل هذا العدد المهاجرين المسجلين وغير المسجلين. وقد قامت الإدارة المذكورة IOM بإعانة بعضهم بالأدوات والمساعدات الضرورية وقد خفف ذلك من معاناتهم إلى حد ما.

المهاجرين والوضع الاقتصادي والأمني بالبلد

المشكلات الاقتصادية والأمنية هي التي وقفت حجرا عثرة في طريق عودة المهاجرين إلى وطنهم. الصعوبات المذكورة تشكل قضايا مهمة جدا للمهاجرين حيث إن كثيرا منهم يعيشون أوضاعا مادية صعبة في الخارج، ومع ذلك فإن حياتهم هناك آمنة من مخاطر الحروب كما أنهم يقدرون على توفير احتياجاتهم الأساسية بنحو ما. وإذا استمرت أوضاع أفغانستان على هذه الحال المتردية - والتي يُعتبر الاختلال الأمني أهم سببٍ له – فربما لن يُقرر المهاجرون العودةَ أبدا. ولايات عديدة بأفغانستان تواجه تحديات أمنية صعبة، كما أن هناك نازحين داخليين نزحوا بسبب الحروب ويُشكلون عبئا على الحالة الاقتصادية في البلد وارتفع بسبب ذلك معدل البطالة التي بسببها يخاف المهاجرون من العودة حتى لا يُعرضوا مستقبل أولادهم للخطر. التحدي الآخر هو انعدام الأمن أو تدهوره حيث يعوق هذا الأمر دون عودة المهاجرين. وفي حال استطاعت الحكومة أن تُحسّن هذه الأوضاع فإن المواطنين الأفغان الذين يعيشون في بلاد المهجر ويستثمرون فيها سيرجعون ويستثمرون بأموالهم في أفغانستان مما سيكون له تأثير إيجابي في تحسين الوضع الاقتصادي.

الوعود والاستعدادات من الجهات الداخلية والأجنبية

مع أن هناك إدارات معنية بملف المهاجرين ساندت العائدين في فترات مختلفة مثل إدارة الهجرة العالمية، ومكتب UNHCR ووزارة المهاجرين والعائدين وبعض المؤسسات الخيرية والدول الداعمة، إلا أن أوضاع المهاجرين الاقتصادية والأمنية والمعيشية تدلنا على أن هناك حاجة إلى مزيد من الإغاثة والمساعدات. في السابق وعدت وزارة المهاجرين بتقديم قطع أراض سكنية للمهاجرين، وقد نُفذ جزء من هذا البرنامج في بعض الولايات، إلا أن عدم وجود فرص العمل في مناطق الإسكان وكذلك التدهور الأمني تسببا في عدم إقبال المهاجرين على أخذ حصصهم، وإذا وُجدت منطقة بها أمنٌ نسبي يُلاحظ أن الأراضي تُغصب من قِبل ذوي النفوذ المحليين، ونتيجة لذلك نرى المهاجرين العائدين يعيشون حالة نزوح وتشرد داخل وطنهم، وهذا يدفع المهاجرين القاطنين بباكستان وإيران إلى البقاء هناك حتى لا يواجهوا المصير المر الذي يواجهه العائدون إلى أفغانستان.

قبل تأسيس حكومة الوحدة الوطنية، أكد الرئيس أشرف غني في الحملات الانتخابية مرارا على حل قضية المهاجرين، إلا أن السنين الخمس الماضية لم تشهد تحقيق أي من تلك الوعود، وتفيد بعض التقارير أن بعض العائدين اضطروا للهجرة مجددا عبر الولايات الجنوبية باتجاه باكستان، عبر منطقة كويته وجمن الباكستانيتين.

هناك اتفاقية عُقدت بين وزارة المهاجرين الأفغانية وباكستان تتضمن تسهيل إجراءات تسجيل المهاجرين هناك، إلا أن علامات استفهام أُثيرت على سياسات الحكومة تجاه المهاجرين ولم تقدم الحكومة إجابات عليها حتى الآن.

وبالنظر في عدم استعداد الحكومة للتصدي للتحديات المذكورة وعدم تنفيذ ما وعدت الحكومة بتطبيقه؛ يبدو أن ما يُقدمه المرشحون حاليا في المنافسات الانتخابية لن يعدو مستوى الشعارات، ولن تُنفذ برامج عملية لحل مشكلة المهاجرين.

النتائج

وفق أحد التقارير المنشورة من مكتب UNHCR فإن هناك نحو 1.4 مليون مهاجر أفغاني مُسجل في باكستان، كما أن هناك عددا من المهاجرين يعيشون في إيران. إذا استطاعت الحكومة الأفغانية وضع وتنفيذ سياسات ناجحة قصيرة المدى وطويلة المدى لإعادة المهاجرين إلى أفغانستان فإن ذلك سيلعب دورا في تنمية البلد، حيث إن بين هؤلاء المهاجرين مهارات ومواهب عديدة ومستثمرون ومثقفون بإمكانهم تغيير وضع البلد نحو الأفضل. ولأجل هذا الهدف على الحكومة الأفغانية أن تستفيد من تجارب الدول الأخرى التي تعاملت مع ملف المهاجرين لعدة عقود، وأن لا يسمحوا لجيران أفغانستان بأن يستغلوا المهاجرين الأفغان لمآربهم، أو يضغطوا بملف المهاجرين على أفغانستان حكومةً وشعبا.

التعليم في أفغانستان، من الشعار إلى التطبيق

التعليم ركين ركين في حياة البشر وله دور أساسي في تقدم المجتمعات البشرية. المجتمعات التي اهتمت بهذا المجال وعملت على تطويره استطاعت أن تخطو نحو التقدم بشكل سريع، أما المجتمعات التي أغفلت التعليم فإنها لم تُبصر النور ولم تقتحم ميادين التطور والتقدم.

نظام المعارف (النظام التعليمي المدرسي) في أفغانستان سار سيرا صعوديا من الناحية الكمية منذ 18 عاما. هناك ارتفاع في معدل تسجيل الطلاب في المدارس، إلا أن هناك تحديات كبرى تهدد هذا القطاع مثل التدهور الأمني، ودناءة الجودة، والفساد في الإدارات التعليمية وغيرها من التحديات.

في هذا المقال سيكون الحديث عن وضع التعليم في أفغانستان منذ الفترة التي تلت عام 2001م مع تسليط الضوء على الوعود التي لم تُنفذ في هذا المجال، والتحديات التي تعترض طريق التعليم المدرسي بأفغانستان.

وضع التعليم بعد عام 2001م

بعد سقوط حكومة طالبان وتشكيل الحكومة الجديدة حدثت تحولات في قطاع التعليم وافتتحت المعارف صفحة جديدة. تم تفعيل آلاف المدارس في كل ولايات أفغانستان والتحق بها آلاف التلاميذ. في عام 2001م نشطت 3389 مدرسة في أفغانستان وكان عدد الدارسين بها مليون متعلم يُدرسهم 20 ألف مدرس، وكان عدد الطالبات قريبا من الصفر.

أما في الزمن الحاضر فإن عدد المدارس – حسب إحصائيات وزارة المعارف – يبلغ 18000 مدرسة ويدرس بها قرابة 9 ملايين طالب وطالبة، وعدد المدرسين نحو 190 ألف معلم، وبهم نسبة معلمين احترافيين بنسبة 36%، في حين أن عدد المدرسين المِهنيين في عام 2001م كان قليلا جدا، ويرجع السبب في قلة المعلمين المِهنيين في تلك الفترة إلى

قلة دور تدريب المعلمين حيث كان في أفغانستان 4 جامعات لتدريب المعلمين فقط وكان عدد الخريجين من هذه الكليات لا يتعدى 400 مدرس. أما اليوم فهناك 42 كلية لتدريب المعلمين بكل ولايات أفغانستان.

مع أن قطاع المعارف تطور كثيرا في هذه المدة بأفغانستان حيث أُنشئت آلاف المدارس والتحق بها مئات الآلاف من التلاميذ، إلا أن هناك حاليا نحو 3.7 مليون طفل في سنٍ وحال مُهيئة للدراسة ولكنهم محرومون من المدارس. يُضاف إلى ذلك أن قطاع المعارف بأفغانستان يواجه تحديات عديدة على رأسها الحرب والتدهور الأمني والفساد الإداري. كما أن من مشكلات وزارة المعارف: قلة المدرسين المحترفين، وشح المباني للمدارس، وقلة الكتب الدراسية وبقية الأدوات الدراسية وعدم مطابقة الامتحانات للمعايير، والمدارس المُسجلة بالتزوير – المدارس الوهمية – والمشاكل في المناهج الدراسية، وضعف الإدارة والكثير من التحديات الأخرى في مجال التعليم.

الوعود التي لم تُنفذ بعد

تحسين وضع المعارف هو أحد الشعارات البارزة التي أعلنها الرئيس محمد أشرف غني في فترة الانتخابات، ومع اعتلائه لكرسي الحكم جدد وعوده في مناسبة الاحتفال بمناسبة يوم المعلم.

وعد الرئيس غني بزيادة الاستثمار في رفع كفاءة المعلمين لأجل تطوير حالة التعليم ولكي يكون خريجو الصف السادس والصف التاسع والصف الثاني عشر قادرين على العمل والكسب والحياة الكريمة. كما وعد بإزالة الفجوة بين المدارس الدينية والمدارس العادية مع زيادة التركيز على التعاليم الدينية.

حسب وعود الرئيس فإن كل مُعلم سُيسلم قطعة أرض في محافظته، وأضاف الرئيس قائلا: "كلما تمت مكافحة الفساد وزاد دخل الحكومة نتيجة لمنع الفساد؛ ستزداد رواتبكم".

مع أن هذه الوعود في بداية حكومة الوحدة الوطنية خلقت آمالا بتحسين قطاع المعارف، إلا أن الرئيس غني بعد بدء حكومته بسنة قدم اعتذارا للمعلمين، ووعد في عام 2017م بأنه سيضع المعارف والتعليم على رأس برامجه. الرئيس غني كرر وعوده في بداية العام الدراسي 2018م، وصرح بأنه سيتم بناء مباني جديدة لعدد 6000 مدرسة، وسيتم توصيل المدارس في العاصمة والمحافظات بالإنترنت، كما وعد بأنه سينفذ وعده بزيادة رواتب المعلمين حتى تاريخ August/18/2018، إلا أنه في بداية العام الدراسي 2019م قال: "توفير الميزانية والإمكانيات لستة آلاف مدرسة ليس أمرا سهلا، إلا أن الخطوات الأساسية قد اتُّخذت، وحان موعد التنفيذ الكامل".

عزا الرئيس غني أسباب عدم تنفيذ وعوده في مجال التعليم إلى التحديات المفاجئة، وقال: "يُبنى حاليا عدد 1200 مدرسة، وسيتم تخصيص ميزانية لبناء 2700 مدرسة في العام الحالي".

وقد مرت ستة شهور على وعود الرئيس غني الأخيرة، إلا أن المعارف مازالت على ما كانت عليه، ولا توجد مؤشرات تدل على تطورات ملحوظة. والتقرير الأخير المنشور من مكتب اليونيسف ووزارة المعارف الأفغانية أظهر دليل على وضع التعليم المتردي في البلد.

أكبر التحديات التي تواجه التعليم في أفغانستان

مع أن الحكومة قدمت وعودا مكررة بتحسين وضع المعارف في البلد، إلا أن هناك الكثير من التحديات التي تُهدد هذا القطاع الهام. من جملة 14 ألف مدرسة، هناك سبعة آلاف مدرسة ليس لها مبنى محدد، ويدرس بها الطلاب داخل الخيام أو في العراء. وزارة المعارف تنبي سنويا نحو ألف مدرسة جديدة، وإذا قارنّا هذه العدد بعدد المدارس الفاقدة للمباني فإن ألف مدرسة ليس عددا كافيا، حيث إن التحاق الطلبة الجددة يزداد كل عام. من التحديات كذلك انعدام الأمن، فالحروب تُعد أكبر عائق أمام التعليم. وفق التقرير الأخير المنشور من مكتب الأمم المتحدة لإعادة إنشاء أفغانستان UNAMA، فإن العام الماضي 2018م كان الأشد دموية للشعب الأفغاني حيث قُتل وجُرح فيه أكثر من 10 آلاف مواطن أفغاني.

وفق معلومات وزارة المعارف الأفغانية، هناك حاليا نحو 400 مدرسة مُغلقة في أفغانستان. الفساد الإداري تحدٍ آخر يواجه قطاع التعليم. في بداية العام الدراسي 2019م أعلنت اللجنة المستقلة لتقييم مكافحة الفساد بأن قطاع التعليم مازال مليئا بالثغرات التي إذا لم تُتدارك فسيكون لها تأثيرات سلبية فادحة على التعليم. هذه اللجنة نشرت تقريرا 2018 يتضمن التحذير من كمية الفساد الكبيرة في وزارة المعارف، ومن ذلك الفساد في توظيف المدرسين، وبيع الكتب الدراسية في السوق، ومشاكل في توزيع رواتب المعلمين في الولايات وغير ذلك.

عدم وجود مباني في المدارس يرجع كذلك لقضية الفساد، حيث إن هناك الكثير من المدارس الوهمية وقد تم الاحتيال والنهب من ميزانياتها. بالإضافة إلى التدهور الأمني والفساد فإن دناءة المستوى التعليمي يُعد تحديا آخر يواجه قطاع التعليم. وفق إحصائيات وزارة المعارف الأفغانية فإن نسبة 27% فقط من إجماليي 190 ألف مدرس حازوا على أقل شهادة مطلوبة للتدريس وهي شهادة التخرج من الصف الرابع عشر.

وهذا العامل بالإضافة إلى العوامل الأخرى يؤثر سلبا على حالة التعليم في البلد. وفق بيانات وزارة المعارف فإن هناك نقصا بقدر 90 مليون كتاب دراسي و 70 ألف مدرس. التحدي الآخر في قطاع التعليم هو ضعف القدرة التنفيذية لهذا القطاع في العاصمة والولايات. قطاع المعارف يُعاني من سوء الإدارة وسوء الإشراف في العاصمة ومعظم الولايات بسبب ضعف الكوادر والفساد في التوظيف. لذا فإن قطاع المعارف يحتاج أولا إلى نظام إداري وثانيا إلى إستراتيجية وطنية منظمة وشاملة قائمة على المعايير المعتبرة، لتقضي على التحديات التي تعترض مسيرة التعليم في أفغانستان.

تواصل معنا:

البريد الإلكتروني: csrskabul@gmail.com - info@csrskabul.com

الموقع: www.csrs.com -- www.csrs.af

هاتف المكتب: (+93) 202564049 - 784089590 (0) 93 +

نستقبل آرائكم واقتراحاتكم لتطوير هذه النشرة.